السيد الرئيس، السادة أعضاء اللجنة المحترمين، الضيوف والوفود الكرام الحاضرون،

أود أن أعرب عن بالغ امتناننا للدولة المستضيفة والمنظمين لإتاحة هذه الفرصة لنا للحديث أمامكم، وتقديم موجز عن حالة التقدم في برنامج الكويت الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام.

كما تعلمون، للكويت تاريخ طويل ومعقد في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. فقد تعرضت أراضيها لتلوث واسع بالألغام الأرضية وبقايا المتفجرات من مخلفات الحرب نتيجة لحرب الخليج 1990-1991، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل على إزالة هذه المخاطر.

لقد كان لتلك الألغام تأثير كبير على الأرواح في الكويت، فوفقًا لأحدث الإحصائيات، وقعت أكثر من 1700 إصابة بسبب الألغام ومخلفات الحرب، منها ما يزيد عن 648 حالة وفاة.

وقد اتخذت الحكومة الكويتية عدة خطوات امتثالًا لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والتي صادقت

عليها الكويت في عام 1997، ومن أبرز هذه الخطوات:
• التخلص من جميع الألغام المضادة للأفراد في المخزون، بما في ذلك تلك المخصصة لأغراض التدريب.
• إجراء مسح ميداني لتحديد المناطق الملوثة.
• تطهير الأراضي من الألغام ومخلفات الحرب.
• تقديم الدعم الكامل لضحايا الألغام من خلال التشريعات مثل القانون 8/2010 الصادر عن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة(، والذي يضمن دعم الضحايا من جميع النواحي)طبيًا، ماليًا، اجتماعيًا، ومهنيًا(.
• نشر التوعية حول مخاطر الألغام من خلال برامج حكومية متعددة القطاعات.

لقد أحرزت الحكومة الكويتية تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، حيث أعلنت حتى عام 2023 عن تطهير أكثر من 95٪ من الأراضي التي كانت ملوثة بالألغام بعد حرب الخليج .ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل نظراً لتحديات خارجة عن السيطرة مثل العوامل البيئية، وتضاريس الأرض، والجيولوجيا، والظروف البشرية، ومع ذلك، تظل الحكومة ملتزمة بإزالة جميع الألغام وبقايا المتفجرات من أراضيها.

وقد كان للجيش الكويتي دور رئيسي في هذا المجال، حيث استخدم مجموعة من الوسائل لإزالة هذه المخاطر، منها:

- عمليات كسح الألغام.
- التخلص من الذخائر المتفجرة (EOD).
- الإزالة اليدوية.
- المسوحات الزلزالية.

وقد تم تكليف قيادة وحدات التخلص من الذخائر المتفجرة في الجيش الكويتي بقيادة عمليات الأعمال المتعلقة بالألغام، وقد نجحت في أداء هذا الدور بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية الأخرى لاستيفاء باقي أركان الامتثال للاتفاقية، بما يشمل الجوانب الطبية، والمالية، والتشريعية، والاجتماعية، وكل ذلك يتم تحت إشراف ومتابعة أعلى السلطات في الدولة، ويُعطى هذا الملف أهمية كبيرة وجدية.

وفيما يلي بعض الإحصائيات التي تبين ما حققته وحدات التخلص من المتجرات التابعة للجيش الكويتي حتى مايو 2023:

• التخلص من 94,000 لغم مضاد للأفراد من مخزون الجيش في عام 2007.
• التخلص من 1,127,686 لغم مضاد للأفراد زرعتها القوات العراقية أثناء الحرب.
• التخلص من 541,816 لغم مضاد للدبابات زرعتها القوات العراقية أثناء الحرب.
• التخلص من 10,982,093 طن من الذخائر المختلفة ومخلفات الحرب الخطرة على السكان.
• تم مسح وتمشيط 28,863,000 متر مربع من الأراضي)مع تكرار التمشيط لضمان الجودة(.
• تعديل مناهج استخدام وتخطيط حرب الألغام إلى مناهج تركز على إزالة الألغام ونشر الوعي بها بين السكان المدنيين.
• تنفيذ حملات توعوية تستهدف مختلف الفئات)الأطفال، المدنيين، والعاملين في المناطق الملوثة(.

لقد واصل الجيش الكويتي دوره الحيوي في إزالة الألغام ومخلفات الحرب منذ تحرير الكويت وحتى اليوم .حيث تعاقد في بداية الأمر مع سبع دول للمساعدة في عمليات التطهير حتى عام 1996، ثم تولى المهمة بنفسه حتى الآن، مسلحًا بأحدث التقنيات

والخبرات، وساعيًا إلى تطوير قدراته ووسائله باستمرار.

وفي الختام، آمل أن أكون قد وفقت في إبراز جهود حكومة دولة الكويت في إزالة الألغام ومخلفات الحرب من أراضيها، ومدى نجاحها في تقليل عدد الضحايا. كما أؤكد على التزام الحكومة الكامل بمواصلة هذه الجهود، مع استعدادها الدائم للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل عالم أكثر أمانًا واستدامةً وازدهارًا.